تسريب خطة لارهابيين مسلمين لقطع الرؤوس في بريطانيا.. وتوقعات بعملية شبيهة ببيسلان الروسية

قادة الشرطة غاضبون ويتهمون بلير والحكومة بحرف الانظار عن مشاكلهم

لندن ـ «القدس العربي»:

مرة اخرى يجد المسلمون البريطانيون انفسهم في عين العاصفة، بعد اقل من اسبوع على تقرير اعدته وحدة بحث تابعة لحزب المحافظين البريطاني، دعا فيه الحزب المسلمين لمكافحة الارهاب والاندماج، وانصاف المرأة.

وجاءت الاستطلاعات لتقول ان المسلمين البريطانيين يرغبون بالعيش في ظل دولة شريعة، والان جاءت انباء وجود مؤامرة لاختطاف وقتل جنود مسلمين في الجيش البريطاني وذبحهم على طريقة ذبح الرهائن في العراق. وبحسب التحليلات لعمليات الاعتقال التي تمت في منطقة «سبارباكس» في مدينة بيرمنغهام يوم الاربعاء الماضي، فسكان الحي لا يصدقون التبرير الرسمي والملصقات التي وزعتها الشرطة عليهم لتقديم تفاصيل عن العملية.

وما يراه الكثيرون بحسب صحيفة «التايمز» هي محاولة جديدة لتشويه صورة المسلمين وتناسب المفهوم الذي ساد في مرحلة ما بعد هجمات ايلول (سبتمبر) 2001، وحتى الشخصيات المعروفة بدعوتها للحوار والتعايش تجد صعوبة في تصديق العملية التي قامت بها وحدات الشرطة، فقد نقلت عن محمد نسيم الذي يدير المسجد المركزي في بيرمنغهام والذي يعد من الشخصيات الداعية للحوار ومنذ 32 عاما، ومنحته جامعة بيرمنغهام الدكتوراه الفخرية، اعتقاده ان المعتقلين التسعة ابرياء، وانه سيتم اطلاق سراحهم بدون توجيه اتهامات لهم. ويعتقد نسيم ان العملية جزء من موقف الحكومة لتأكيد مفهوم الخطر الارهابي وتبرير قوانين مكافحة الارهاب. وقارن نسيم حكومة توني بلير بالنازية والستالينية، حيث قال ان هذه الحكومة تقوم بحملة لارعاب المسلمين، وليس لنزع الارهاب. ومع انه اكد على موقفه من العمليات والارهاب، الا ان الكثير من المسلمين يجدون انفسهم مرة اخرى محطا عدسات الاعلام التي يتهمونها باساءة تقديم مواقفهم، حيث نقلت عن احد المواطنين قوله ان كل العملية فبركة من الحكومة.

ووسط هذا الجو المشحون بالشكوك، اشارت بعض صحف السبت والاحد البريطانية الى وجود قلق لدى عدد من ضباط الشرطة الذين وجدوا انفسهم وسط تحقيق جديد في قضية «ارهاب»، لكن المستوى السياسي سارع لاستثمارها لصالحه، فقد انتقد عدد من ضباط الشرطة البريطانية ما ذكرته صحيفتا «الغارديان» و«ميل اون صاندي» وما اسماه مسؤولو الامن «اختطاف» الحكومة للملف عبر سلسلة من التسريبات، حيث قام مسؤولون حكوميون بتسريب معلومات عن ما اطلقت عليه الشرطة «عملية المقامرة» للاعلام في محاولة لحرف الانظار عن متاعب رئيس الوزراء البريطاني توني بلير، الذي حققت معه الشرطة في الفضيحة المتعلقة بمنح اوسمة والقاب مقابل مساعدات مالية لحزب العمال، وكذلك حرف الانظار عن وزير الداخلية جون ريد الذي يتعرض لضغوط في وزارة الداخلية.

وعبر مساعد مفوض الشرطة البريطانية العام ديفيد شو عن قلقه من ان التسريبات المنسوبة في الاعلام لمسؤولين بدون ذكر اسمائهم قد تعتبر معوقا امام ضباط الشرطة لجمع المعلومات عن القضية.

ونقل عن مصدر مقرب منه قوله انه يشعر بالاحباط لانه قام بعمله بطريقة جيدة في الوقت الذي تقوم فيه دوائر في الحكومة بتقديم معلومات عن التحقيقات بدون الرجوع اليه. وكان شو قد راقب بنوع من الدهشة يوم الاربعاء، اليوم الذي بدأت فيه العملية وعدسات التلفزيون تقدم معلومات عن العملية التي كان يأمل ان تظل سرية. وقال المصدر ان شو كان يصر على اسنانه من الغضب، حيث اكد انه لم يقدم ايا من هذه المعلومات بل كانت مسربة من لندن.

وقال المصدر ان المسؤول لم يكن راغبا بالكشف عن ما زعم انه خطة لاختطاف وقطع رؤوس لخشيته من ان يثير هذا مشاعر المسلمين. ويضيف المصدر قائلا ان شو يخشى ان عملية التحقيق تم اختطافها من اشخاص لا يعيشون او لا يواجهون نتائج هذه التسريبات كما يواجهها.

وفي هذا السياق واصلت الصحف البريطانية الصادرة امس الاحد خط الحكومة في الكشف وتقديم تحليلات عن المسلمين الذي وصفوا بانهم يستفيدون من الدولة وخدماتها ولا ولاء لهم. وكجزء من هذه العملية اشارت صحيفة « صاندي تلغراف» الى معلومات نسبتها لمصادر امنية قولها ان قوات الامن والاستخبارات تقوم بالكشف عن واحباط عمليات ارهابية في طور التخطيط كل ستة اسابيع، وذلك منذ هجمات تموز (يوليو) 2005, وقالت ان ست عمليات تم احباطها ولم تكشف عنها السلطات الامنية. وتتطابق هذه المعلومات مع ما وسبق وصرحت به مديرة الاستخبارات الداخلية «ام اي فايف» عن وجود 1600 مشتبه بعلاقتهم في الارهاب وعن وجود اكثر من 200 خلية ارهابية في كل انحاء بريطانيا.

وتزعم الصحيفة انه لم يتم الكشف عن العمليات الست بسبب عدم قيام الشرطة باعتقالات، ولان الاشخاص المنخرطين فيها توقفوا بمحض انفسهم. وقالت الصحيفة ان المعتقلين التسعة الذين ما زال التحقيق جاريا معهم، ربما تأثروا بناشط طرد شخص من بريطانيا عام 2005 وهو عمر بكري محمد والذي زعمت ان شريطا مسجلا له دعا فيه الى قتل الجنود المسلمين الذين يخدمون في الجيش البريطاني. وكان بكري قد دعا الى هذه الاعمال واستهداف السياح في بداية الصيف الماضي.

من جهة اخرى، زعمت صحيفة «صاندي تايمز» ان القاعدة هي المسؤولة عن دعوة الناشطين المسلمين في بريطانيا للقيام بحملة قطع رؤوس واسعة. وقالت الصحيفة ان الاغتيالات «الاستراتيجية» هذه قد صدرت من قادة القاعدة في الباكستان والعراق.

ونسبت الصحيفة الى مسؤول في الامن قوله ان الخطة هذه قد كشفت من قبل «ام اي فايف» في الخريف الماضي. وقالت الصحيفة ان مسؤولي الامن يعتقدون ان حملة قطع الرؤوس هي مقدمة لهجمات اخرى في كل انحاء بريطانيا. وقالت إن خليتين على الأقل يُعتقد أنهما تعدان لهجمات باستخدام السيارات المفخخة لإيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية.

وهذا يفسر وجود وحدة «اس اي اس» من قوات النخبة في لندن، حيث تقف على اهبة الاستعداد تحسبا لحدوث طوارىء. وقالت الصحيفة ان رجال الشرطة المسلمين العاملين قد يتلقون حماية اضافية وان قرار القيام بما اسمته مصادر امنية «عمليات اعدام ذات تقنية متدنية» جاء بعد مراجعة قام بها قادة القاعدة، وذلك في ضوء احباط ما عرف بحملة تفجير الطائرات في آب (اغسطس) الماضي من خلال سائل ذي قابلية للتفجير. ونقلت عن مصدر حكومي قوله ان «ام اي فايف» يقومون بمراقبة 280 شخصا يشتبه بتورطهم في نشاطات ارهابية.

وفي اتجاه اخر قالت صحيفة «إندبندانت أون صندي» ان الشرطة ستقوم بتعزيز الحماية الأمنية حول النواب المسلمين في البرلمان وقوى الشرطة والشخصيات الإسلامية المعتدلة. وقالت الصحيفة إن الشرطة وأجهزة الأمن البريطانية تعتقد أن المؤامرة كانت تهدف لشق صفوف المسلمين من خلال إثارة المسلمين المتطرفين ضد المسلمين المعتدلين.

وقالت ان نوابا مسلمين تلقوا تحذيرات من الشرطة حول ضرورة اتخاذ الحيطة لان حياتهم في خطر، ومن بين الذين تلقوا هذه التحذيرات النائب العمالي شهيد مالك. ونقلت الصحيفة عن مصادر قولها ان تكون المؤامرات الإرهابية أضخم في المستقبل، مشيرين للصيف القادم.

واشارت صحيفة «الاوبزرفر» نقلا ايضا عن مصادر امنية قوله ان اجهزة الشرطة والاستخبارات تخشى من حدوث هجمات ارهابية وحصار مدارس على غرار ما حدث في مدينة بيسلان الروسية قبل ثلاث سنوات. واكدت مصار حكومية ان التهديد حقيقي، حيث قامت «ام اي فايف» والقوات الخاصة اجرت تدريبين على الأقل على طرق التعامل مع حادث مشابه لحصار بيسلان. وقالت ان التدريب جرى قبل أعياد الميلاد ورأس السنة الماضية في قاعدة تابعة لسلاح الجو الملكي بالقرب من مدينة تشستر. وأضافت الصحيفة أن خمس قوى من الشرطة في بريطانيا شاركت في التدريب الذي حاول تطبيق سيناريو وقوع هجوم على مؤتمر دولي قام خلاله الإرهابيون باحتجاز مجموعة من الأطفال كرهائن في مدرسة أحاطوها بالمتفجرات، وكانوا مجهزين بهواتف تعمل على الأقمار الاصطناعية سمحت لهم ببث صور للرهائن على شاشات التلفزيون، مشيرة إلى أن العملية انتهت بقرار إرسال القوات الخاصة لإنهاء الحصار وإنقاذ الأطفال الرهائن.

وذكرت أن الشرطة وأجهزة الأمن البريطانية تدرس أيضاً سيناريو مشابهاً للمؤامرة التي أحبطتها الشرطة الكندية واعتقلت بموجبها خلية مكونة من 17 شخصاً كانوا يخططون لاقتحام البرلمان واحتجاز رهائن وقطع رأس رئيس الوزراء ستيفن هاربر على اعتبار أن أعضاء الخلية كانت لهم صلات مع مشتبه بهم بالارهاب في بريطانيا. وبحسب مسؤول بارز قال أن العملية الكندية تشير الى ان الخلايا الإرهابية اعتمدت خططاً لخطف افراد بارزين.

الاردن ينفي تقارير اسرائيلية حول استخدام اراضيه في دفن نفايات خطرة

■ عمان ـ يو بي أي: أكد تقرير رسمي أردني عدم استقبال أو دفن اي نفايات نووية خطرة من الخارج في أي موقع داخل البلاد.

وقال التقرير الذي اعدته وزارة البيئة ونشر امس السبت ان «وزارة البيئة قامت بتخصيص موقع لتخزين ومعالجة النفايات الصناعية والخطرة في منطقة سواقة (جنوب الاردن) للنفايات المولدة في المملكة فقط»، مشيرا الى ان هذا الامر جاء انطلاقا من الحرص على حماية البيئة ومنع تصريف النفايات وخاصة الصناعية والخطرة المولدة في البلاد بشكل عشوائي الى البيئة المحيطة.

واكد التقرير انه يجري حاليا العمل على احالة عطاء لتنفيذ وحدات المعالجة الضرورية للنفايات المولدة في الاردن فقط، منوها الى انة تم اجراء العديد من الدراسات من قبل شركات استشارية عالمية على واقع ادارة النفايات الصناعية والخطرة في الاردن». وتم حصر كمياتها وانواعها ووحدات المعالجة اللازمة لمعالجتها بصورة سليمة بيئيا».

ووفق التقرير فانه يتم تخزين بعض انواع النفايات الصناعية والخطرة المولدة محليا في الموقع لحين بناء وحدات المعالجة المناسبة، وذلك كاجراء احترازي بدل تركها في مواقع تولدها بالقرب من التجمعات السكانية والمصادر المائية.

وكانت تقارير اسرائيلية ذكرت قبل اشهر ان الحكومة سمحت باستعمال اراض اردنية شرقي القطرانة، جنوب، لدفن نفايات نووية سائلة قادمة من اسرائيل وهو الامر الذي نفته الحكومة الاردنية في حينه.

مطالبات بتدريس علم القانون في المدارس الاردنية

عمان ـ «القدس العربي» ـ طارق الفايد:

اكد محاميون ومتخصصون اردنيون في مجال القانون وحقوق الانسان انه لا بد من التوسع بالثقافة القانونية، وضرورة تأسيس «علم القانون» حتى يدرس في كل المستويات التعليمية في الاردن، فكلما زادت المعرفة القانونية والثقافة القانونية والوعي القانوني كلما كان هناك مسؤولية اعلى واستقرار اعلى في المجتمع، ما يعزز حرية وكرامة الانسان وولاءه للوطن.

وقالت المحامية اسمى خضر الامين العام للجنة الوطنية لشؤون المراة ان المعرفة والثقافة القانونية والوعي القانوني مازالت في ادني مستوياتها في الاردن، موضحة ان السبب في ذلك هي المبادرات الجزئية اما ان تكون برنامج اذاعي او حلقة تلفزيونية او مقالة لكاتب صحافي او مبادرات فردية لا تنشر علي الملأ فالثقافة هنا محدودة.

واضافت خضر وزيرة الثقافة الاردنية سابقا، في لقاء متخصص حول «اهمية الثقافة القانونية في مناهج وزارة التربية والتعليم «والذي نظم في اطار «الناس والقانون» من قبل مركز ميزان مجموعة القانون من اجل حقوق الانسان، امس الاول ان هناك فرق بين ثقافة القانون ومعرفة القانون ووعي القانون مبينة اننا بحاجة ان نتعامل مع علم القانون كعلم فهو ما يبني مجتمع يحترم القانون في سيادة القانون.

وقالت خضر في اللقاء الذي اداره المحامي فرراس غازر بحضور عدد من المحامين ومختصين في مجال الثقافة القانونية وحقوق الانسان، اننا ما زلنا في اول الطريق فهناك جهود بذلت في مجال الثقافة القانونية ولكنها لم تعزز ان مجال علم القانون هو علم لا يدركم بالفطرة الطبيعية كما في حقوق الانسان بل بالادراك والتعلم مبينة انه اذا توصلنا الى ادراج علم القانون في المناهج الدراسية نكون قد حققنا سبق وكل الدول ستكون بحاجة له.

وناشدت المحامية خضر كل المعنيين والاكاديميين للمباشرة في التذكير كيف يمكن بناء منهاج علمي قانوني يبدأ من الروضة وينتهي في الجامعات موضحة ان القدرة علي قراءة القانون والتشريعات القانونية تحتاج الى علم القانون.

وكانت «ميزان» قد وقعت اتفاقية قبل اسبوعين مع الصندوق الكندي لتقديم منحة لتنفيذ مشروع حملة توعية بحقوق المواطنين في مرحلة التوقيف الاتهام التقدم الى المحاكم وبلغت قيمة المنحة 15200 دينار اردني يهدف الصندوق المانح لها في اتخاذ خطوات فريدة تجاه المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان. والهدف من المشروع بحسب المدير التنفيذي لميزان ايفا ابو حلاوة، توعية المواطنين بحقوقهم التي كفلها لهم الدستور الاردني والقوانين المحلية والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بالاضافة الى الحقوق التي كفلتها الاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.

المخابرات المصرية تمهد لزيارة رئيسها لامريكا بالقبض على جاسوس لاسرائيل.. وذهول من تورط ازهري في التجسس

تخفيف احكام الاعدام ضد 9 من الجماعة الاسلامية والجهاد.. وخلافات حول الشيعة وتدريس المذهب الجعفري.. وسخرية من كليبات القفا

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الاخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة يومي السبت والاحد عن القبض على جاسوس مصري يعمل لحساب اسرائيل ونشر «المصري اليوم» يوم السبت تحقيقا لزميلنا احمد الخطيب وله اتصالات واسعة بالجماعات الاسلامية خبرا عن بدء وزارة الداخلية اتخاذ الاجراءات لتخفيف عقوبة الاعدام بحق تسعة من الجماعة الاسلامية والجهاد الى المؤبد وهم مصطفى حمزة ومحمد الظواهري ورفاعي طه ومحمد امام عبد العزيز وشعبان هريدي وغريب الشحات وحسن الخليفة وعثمان السمان وامر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود بالتحقيق فيما نشرته «المصري اليوم» عن كليب القفا وهو عن تعرض ايهاب مجدي فاروق الى الضرب المستمر على قفاه وتصويره بكاميرا موبايل، يتم تداولها واحتجاز زوجته ووالده في قسم امبابة، والقاء القبض عليه لتهربه من تنفيذ عدد من الاحكام القضائية ضده وارسال المجلس الاعلى للقضاء خطابات الى هيئة قضايا الدولة والنيابة الادارية تطلب فيها ارسال الاسماء التي ترشحها الهيئتان للراغبات في العمل في سلك القضاء بشرط الا يقل التقدير عن جيد واستمرار عملية التبرع بالدم لتعويض النقص في الدم بالمستشفيات، وانتهاء اعمال معرض القاهرة الدولي واستمرار اضراب عمال مصنع غزل شبين الكوم وموافقة الحكومة على الاستجابة لمطالبهم، وتنازل الفتاة التي اتهمت امين شرطة بمحطة انور السادات ـ التحرير بميدان التحرير باجتذابها لغرفة الشكاوى ومحاولة الاعتداء عليها وتمزيق ملابسها عن بلاغها بعد ان بذلت اسرة امين الشرطة المحبوس بأمر النيابة جهودا لاقناع اسرتها بذلك للحفاظ على مستقبله.

التجسس

ونبدأ بقضية التجسس لحساب اسرائيل التي اعلنت المخابرات العامة عنها ونشرتها صحف امس ـ الاحد ـ وقالت «الاهرام» في تغطية زميلنا محمد دنيا عنها نقلا عن نيابة أمن الدولة وتحقيقاتها:

«ان كلا من المتهمين محمد عصام غنيم العطار (31 سنة) الطالب بجامعة الازهر (محبوس) ودانيال ليفي وشهرته ايفي (اسرائيلي الجنسية) هارب ـ وكمال كوشيا ـ تركي الأصل اسرائيلي الجنسية ـ هارب ـ وتونغاي جوماي وشهرته دانيال ـ تركي الاصل واسرائيلي الجنسية، اشتركوا في جريمتي التخابر والرشوة بان قام المتهم الاول بالتخابر مع من يعملون لمصلحة دولة اجنبية بقصد الاضرار بالمصالح القومية للبلاد من خلال التعاون مع المتهمين الآخرين لصالح المخابرات الاسرائيلية وامدادهم بتقارير بمعلومات عن بعض المصريين ورعايا الدول العربية المقيمين في دولتي تركيا وكندا، وطلب وأخذ ممن يعملون لمصلحة دولة اجنبية اموالا بقصد ارتكاب اعمال ضارة بالمصالح القومية للبلاد، كما قام المتهمون الثاني والثالث والرابع بالاتفاق والمساعدة مع المتهم الاول في ارتكاب جريمة التخابر، وانتقاء العناصر التي يراها صالحة للتعاون مع اسرائيل من المصريين المقيمين في تركيا وكندا ورعايا الدول العربية في كلتا الدولتين وانه طلب وأخذ من المتهمين الآخرين 56 الفا و300 دولار امريكي وكندي مقابل تعاونه معهم وامدادهم بتقارير المعلومات عن المصريين في تركيا وكندا، كما ان المتهمين الآخرين سهلوا للعطار الاقامة المشروعة والعمل بأماكن وجود المصريين والعرب بالدولتين بقصد الاضرار بالمصالح القومية للبلاد. ترجع وقائع القضية الى شهر كانون الثاني (يناير) 2002 عندما اكدت تحريات هيئة الأمن القومي والبلاغات المتتالية التي افادت بأن المتهم الاول عمل مع المخابرات الاسرائيلية بتركيا وانه استخرج جواز سفر في العام الدراسي 2007 وغادر البلاد بنفس التاريخ الى تركيا، وتوجه الى السفارة الاسرائيلية هناك عارضا العمل لمصلحة المخابرات الاسرائيلية، وتم تجنيده وتدريبه من قبل المخابرات.

واضافت تحريات هيئة الأمن القومي ان المتهم غادر تركيا الى كندا وحصل على وثيقة اقامة كندية باسم جوزيف رمزي عطار، وانه تقرب من العرب والمصريين الموجودين بكندا».

والذي يمكننا قوله ان الاعلان في هذا التوقيت عن العملية هو رسالة ارادت مصر ارسالها لامريكا اولا ولاسرائيل ثانيا فهو يسبق زيارة رئيس المخابرات العامة اللواء عمر سليمان ووزير الخارجية احمد ابو الغيط لامريكا يوم الثلاثاء ـ غدا ـ ومن الصعب تحديد الهدف منها ويمكننا القول ايضا ان المخابرات لا تقوم بالاعلان عن اي قضية الا بعد اكتمال كل معلوماتها الحقيقية اي انها لا تلفق قضايا، والا بعد ان تتأكد بانه لم يعد مجديا استمرار مراقبتها ومتابعتها لها او لمنع افلات من يقومون بالتجسس لان محمد عصام كان في زيارة لمصر في الاول من كانون الثاني (يناير) ولو تم تركه يعود الى كندا مرة اخرى فقد لا يرجع الى مصر مرة ثانية.

واتضح ان والده طيار سابق واسمه عصام صرح لـ«المصري اليوم» بانه «التقى ابنه محمد لآخر مرة منذ خمس سنوات عندما حضر للعزاء في وفاة جده وعرف منه آنذاك انه يعمل مهندس بترول في احدى الشركات الامريكية وان صلة ابنه انقطعت تماما بالاسرة منذ هذا التاريخ وانه وكل افراد اسرته يتمتعون بسمعة طيبة وطيلة سنوات خدمته في ارفع جهاز امني كان ـ ولا يزال ـ مثالا للوطنية وعلى استعداد لأن يشنق ابنه بيديه اذا تأكد انه عمل جاسوسا لصالح اسرائيل او لغيرها من الدول الاجنبية، وانه انفصل عن والدته المهندسة الزراعية قبل حوالي 29 عاما، وعندما حاول احتضان محمد وعمره خمس سنوات فوجئ بانه تعرض للافساد الكامل فأعاده الى والدته.

اما اول تعليق في الصحف عن الحادث فكان لزميلنا وصديقنا بـ«المساء» محمد فودة الذي كاد من الدهشة ان يخبط رأسه في حائط الجريدة الا انه تراجع وقال امس في عموده اليومي ـ من الواقع ـ «ولاول مرة في التاريخ ـ على ما اعتقد ـ يتم ضبط جاسوس مصري يعمل لحساب اسرائيل من طلبة جامعة الازهر تلك الجامعة الشامخة العريقة جامعة الوطنية والعزة والكرامة والشرف التي خرجت اجيالا تلو اجيال كانوا منارة الفكر والتمسك بالقيم النبيلة ونشرها في ارجاء العالم.

ان هذا الطالب الذي يدعى محمد عصام العطار الذي القي القبض عليه بتهمة التجسس لصالح اسرائيل لا يمكن الا ان يكون نبتاً شيطانيا تسلل في غلة من الزمن ليدنس الثوب الطاهر النقي لهذه الجامعة الاصيلة. طالب وازهري يا للهول!! ويا للخسة والوضاعة!! اين اهله الذين ربوه ونشأ بين ظهرانيهم؟! اين اساتذته الذين لقنوه العلم والمعرفة؟! اين ضميره ان كان له ضمير؟!».

مهازل ومخاز

ومن التجسس الى شيء من المهازل والمخازي ولدينا منه اليوم اثنان من صحف السبت اولاهما في «الاهرام» لزميلنا وصديقنا والمحرر والمحلل الاقتصادي اسامة غيث وقوله في بابه ـ الاسبوع الاقتصادي ـ عن فضيحة اكياس الدم: «اضيف الى المواطن المصري معلومة «جديدة قديمة» لا ترتبط فقط بانعدام الذمة والضمير في بعض المعاملات والانشطة الحرجة والحساسة، ولكنها ترتبط بالتواطؤ المباشر مع اصحاب رأس المال للتغطية على افعالهم الاجرامية ومنحها الحصانة والمشروعية في مواجهة القانون. ان يدافع الوزير المختص والمسؤول ويدفع بنفسه الى تبريرات واهية خارج سياق النص الصحيح والمقبول مندفعا لمناقشة القضية من منطق عدم دفع ثمن الصفقة الفاسدة حتى الآن وكأن لب القضية هو ما دفع وما لم يدفع وكأن النقاش حول القيمة والثمن وكأنه لا يدور في فلك مختلف تماما هاجسه الاول والاخير الصلاحية وعدم الصلاحية بل ما هو ابعد من ذلك بكثير الا وهو التأثير المدمر على صحة الانسان.

وما حدث من النائب هاني سرور وشركته هايدلينا دفع الكثير من الاطراف رغما عنهم الى مقصلة الاعتراف بحقيقة مواقفهم وحقيقة الضغوط والمؤثرات التي تحركهم وتقودهم، والقى بظلال كثيفة على توزير رجال الاعمال وأوضح السلبيات الحادة كعلاقات المصالح على القرار في اللحظات الحرجة والدقيقة وهي جميعا امور تحتاج الى مراجعة، وتبقى قضية عاجلة وسريعة ترتبط بدور الاجهزة الرقابية وحتميات تفعيل هذا الدور حتى تكتسب المصداقية والثقة من المجتمع مع ازالة جميع الالتباسات والظلال حول احاديث الضغوط والنفوذ والتأثير التي تعيق اعمالها الرقابية وتدفع بالكثير من قضاياها الى غياهب الظلام الابدي بالرغم من كل ما فيها من بشاعة واعتداء فج على الف باء القانون والنظام العام؟!».

واما ثاني المهازل والمخازي فمن نصيب زميلنا بـ«المصري اليوم» سامي عبد الراضي وكانت تحقيقاً بمناسبة مرور عام على غرق العبارة السلام 98 وفرار صاحبها وعضو مجلس الشورى المعين بالحزب الوطني ممدوح اسماعيل وولده الى بريطانيا وقال في التحقيق لواء الشرطة ومدير الانتربول المصري السابق سراج الروبي، وهو ابن منطقتنا ـ حي بولاق ابو العلا بالقاهرة ـ وترتبط عائلته بصداقة عميقة مع عائلتنا: «هناك اجراءات مستندية خاصة باسترداد الاشخاص وهذه المستندات تتضمن امر القبض من النيابة او المحكمة المختصة ويجب ان تكون هذه المستندات موثقة من الجهات الرسمية ومترجمة للغة الدولة وان يتم تصوير القضية كاملة وارسالها وان تكون هناك اتفاقية قضائية تسمح باسترداد المتهمين وتكون سارية المفعول، وترسل هذه الاوراق عبر القناة الدبلوماسية. والحقيقة ان المال قد يفوق القانون في مثل هذه الحالة، فالترجمة لابد ان تتم على ايدي متخصصين وبأقصى سرعة ويتم ارسال الاوراق في وقت محدد.. وبعد ذلك فالدولة تفحص هذه الاوراق، طبقا لقانون هذه الدولة وتبدأ الاجراءات القانونية في التسليم، لابد الا تكتفي الجهات المسؤولة في مصر بالمستندات الورقية فقط، لكن يجب ان تكون متابعة من محام مصري ويسافر الى انكلترا لمتابعة تفاصيل ما يحدث ومسألة عدم وجود اتفاقيات بين مصر وبريطانيا تعيق استرداد (ممدوح وولده) فهذا مبرر واه، وعلى الدولة ان تتحرك وتكون المعاملة بالمثل والسؤال الذي يطرح نفسه: ما مصلحة الدولة محل الاعتبار وهي انكلترا في ان تبقي على ممدوح اسماعيل وولده (عمرو) فاذا لم ترغب الدولة في التحرك، هنا، يأتي دور الشعب المصري من اسر الضحايا والمثقفين والمحامين ووسائل الاعلام ويتمثل ذلك في ان تتبع منهج الزعيمين مصطفى كامل ومحمد فريد في مخاطبة الانكليز، والان نملك وسائل حديثة مثل الانترنت والفضائيات فعلينا جميعا ان نخاطب الشعب الانكليزي المثقف والواعي ونمدهم بقصص ومآسي الضحايا ومدى الجرح الذي ارتكبه هذا المتهم الهارب الذي تحتضنه بلادهم، فعندما يتيقن الشعب الانكليزي المتحضر مدى بشاعة الجريمة والرعونة وتعمد الخطأ سيقف امام حكومته ويجبرها على ان تسلم هذا الهارب ويجب ان تكون المخاطبة او لغة الحوار باللغة الانكليزية.

مصدر قضائي ـ طلب عدم ذكر اسمه ـ قال ان النائب العام السابق المستشار ماهر عبد الواحد، أحال ممدوح اسماعيل وابنه عمرو وآخرين الى المحاكمة الجنائية في 24 مايو اي بعد قرابة 4 شهور على الحادث، وكان المفترض، كما يحدث في مثل هذه الحالات ان يتم القبض على المتهم الرئيسي ولانتركه حتى يتدخل البعض في تسهيل عملية هروبه خارج البلاد ثم يلحق به ابنه في مشهد غريب.

هشام رجب، رئيس هيئة الدفاع بالحق المدني لبعض اسر ضحايا الحادث، قال انه طلب كثيرا ان يصدر قرار من وزير العدل بأن تعقد جلسات المحاكمة في القاهرة، بعيدا عن الارهاق وطول المسافة في السفر الى سفاجا او الغردقة مرة كل شهر، وهو ما يمثل عبئا على الدفاع واسر الضحايا، ويبدو ان القرار الذي صدر بأن تكون جلسات المحاكمة في الغردقة هدفه ان يشعر الجميع بـ(الملل) فالمحكمة غير مختصة، فالمتهم الاول ممدوح اسماعيل له محل اقامة معلوم، اما عن الـ300 الف جنيه التعويض فهي اقل نسبة تعويضات في قضايا مماثلة لهذه القضية، والتعويض المستحق من شركة التأمين هو مليون و200 الف جنيه عن كل متوفى وهذه المبالغ اعتقد ان ممدوح اسماعيل استولى عليها من خلال صرف قيمة وثيقة التأمين من نادي الحماية الانكليزية وايضا فـ(ممدوح اسماعيل) هرب من مصر الى بريطانيا بناء على نصيحة صديق».

معارك الاحزاب

والى معارك الاحزاب السياسية واولها عن الخلافات داخل حزبنا العربي الديمقراطي الناصري الذي لم اعد عضوا في لجنته المركزية بينما ظل فيها زميلنا وصديقنا وابننا ذو النفس الشفافة مجدي رياض ليقول في عموده في «العربي» ـ همس العقل: «والازمة في حزبنا هي جزء من ازمة العمل السياسي والحزبي بمصر، وتتقاطع في بعض ابعادها مع ازمة العمل السياسي والحزبي العربي، بل ان مشاكلها والاثار الناجمة عن المعوقات والصعاب الاقتصادية والاجتماعية تتداخل مع مشاكل العمل العام بمظاهره المختلفة.

فهناك انسحاب الطبقة الوسطى من العمل السياسي والعمل العام ثم اكملت الخصخصة والافقار والفساد عملية الهاء الجماهير بلقمة العيش، فضاع الفلاحون حينما ضاعت منهم الارض وحاصرتهم قوانين الردة، وتفتت تكتل العمال ما بين المعاش المبكر وملاك المصانع الجدد وقوانين العمل الظالمة بينما انهمك الطلاب في سلسلة جهنمية من اللوائح الطلابية ونظم التعليم والاختبارات ونهاية مأسوية يطل عليها شبح البطالة. هذه الظروف باختصار دفعت كوادر للسفر واخرى للانكفاء ومنعت احزابا شعبية من التمويل الذاتي الكافي الذي يتيح فتح مقرات وعقد دورات ونشر مطبوعات ودعم انشطة اجتماعية وخدمية للمواطنين وغيرها من الادوار المهمة والحيوية للعمل الحزبي وتدريجيا اتخذ العمل السياسي والعام طابعا طبقيا حيث لا يقدر على دفع تكاليفه والاستمرارية فيه الا من يملك ارثا او ثروة بالحلال او الحرام.

اما في داخل الحزب فان المشكلات الذاتية القت بظلالها، فمع انشقاق البعض وخروجه انسحبت بعض الكوادر والقواعد ومع الاحباط لدى آخرين انكفأت كوادر معها قواعد، ومع الشللية والتي اتخذت شكل الصراعات التنظيمية اكتفى البعض بالمشاهدة او اصطياد الاخطاء بينما تصلب آخرون في رفض النقد والتمادي في تلك الاخطاء».

معارك الاخوان

والى المعارك حول الاخوان المسلمين والموقف منهم ومن مشروع الدولة الدينية والوطنية الذي اعيد طرحه. وعقد المكتب التنفيذي لحزب الوفد اجتماعا يوم الجمعة، نشرت «الوفد» ملخصا عنه يوم السبت لزميلنا وصديقنا عوني الحسني قال فيه صديقنا رئيس الحزب وعضو مجلس الشعب محمود اباظة عن موقف الوفد من الاخوان والحزب الوطني: «التراث المصري لا يسمح باقامة مشروع سياسي على اساس ديني، فمصر دولة لها وضع خاص منذ دخول الاسلام منذ اكثر من 1400 سنة هذا الوضع الخاص تمثل في تعايش المسلمين والاقباط ولم يحدث هذا في غيرها من الدول، والآن نحن نواجه مشروعا دينيا انطلق من مصر وما زالت مرجعياته وأيديولوجيته في مصر، لا يمكن اقامة مشروع سياسي على اساس ديني دون الزج بالوطن في أتون التمزق والحرب الاهلية وبالتالي التقسيم وهذا ما يجري في مناطق محيطة بنا ولا نستطيع ترك هذه الاخطار تتسرب الى عقول المصريين بسبب فشل المشروعات السياسية القديمة او لان الطبقة السياسية عندنا تعوزها الخبرة والاتصال بالقواعد الشعبية. ان علاقة الوفد مع الاخوان ممتدة لاكثر من 70 عاما ونعرف متى نتفق معهم ومتى نتصالح ومتى نختلف. ان السادات اعاد جماعة الاخوان الى الساحة السياسية قبل ان يسمح باعادة الوفد وسمح لهم بالعمل في الجامعات حتى اصبح الاخوان حقيقة واقعة، من اين جاءت كلمة (محظورة) والاخوان تحالفوا مع حزب العمل تحت سمع وبصر النظام ورفعوا شعار «الاسلام هو الحل» من اين اذن جاءت كلمة محظورة؟ ان ما كان يطلق على الاخوان بأنهم «استراتيجية البديل المستحيل» اصبحوا الان بديلا وحيدا وبديلا ممكنا وعلينا ان نصارح انفسنا فاذا اراد الشعب ان يحكمه الاخوان فسوف يحكمونه والاخوان ليست جماعة محظورة وانما جماعة مشروعة وتحالفت مع الدولة ايضا لاستمرار قانون الطوارئ ومصادرة الحريات، ليس بيننا وبين الاخوان كجماعة دعوية خصومة، ولكن تقع على عاتقنا مسؤولية امن هذا الوطن ووحدته وسلامته وعلينا ان ننهض بهذه المسؤولية، ومن ثوابتنا الوحدة الوطنية، واي شيء يفرق هذه الوحدة يهدد حاضر ومستقبل مصر، فالوحدة الوطنية هي حق المواطن والمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات لا يمكن ان نخير بين امن الوطن والقبول بمصادرة الحريات العامة وهذه الثنائية نرفضها». ومن موقف الوفد من الاخوان والوطني الى موقف الوطني من والاخوان، وقد ذكر زميلنا وائل الابراشي رئيس تحرير «صوت الامة» ان الجريدة حصلت على المذكرة السرية التي وزعها الحزب الوطني على عناصره التي وزعها الحزب الوطني على عناصره التي شاركت في مؤتمر سري وقال وائل: «حصلت على الوثيقة المتعلقة بموقف الحزب الوطني من جماعة الاخوان المسلمين والتي وزعها قادة الحزب على الاعضاء في المؤتمر السري الذي عقد خلال الايام القليلة الماضية وهو المؤتمر الذي حرص الحزب على ان يكون مغلقا وسريا واعطى تعليمات لاعضائه بعدم تسريب اي معلومات تتعلق به، اهم ما في الوثيقة انها اعتبرت الاخوان ليسوا مصريين خالصين. نص الوثيقة السرية: «رسالة « 1» التدين مرحب به، ونحن ضد الاستغلال السياسي للدين: ينبغي اولا التأكيد على ان الحديث عن الاخوان لا يعني ابدا الحديث عن الدين الحنيف وان مناقشة الاخوان او القضايا المتعلقة بهم لا تعني بالمطلق اننا نقترب من حدود الدين او تعاليمه، فليس بعيدا عنكم ان الاخوان جماعة سياسية تقوم على الاستغلال السياسي للمشاعر الدينية. وهذا ما نرفضه كمبدأ وما نرفضه فيها، اما التدين فهو مرحب به من جانبنا وهو مقوم رئيسي من مقومات المجتمع وحضارتنا وعقيدتنا.

ونحن كدولة مصرية وكحزب وطني لا نقبل من قريب او بعيد اي نقد او تجاوز او تطاول على الدين الحنيف وتعاليمه، كما لا نقبل في الوقت نفسه الاستغلال